بعد زياراتهم لدار المخطوطات ومكتبة الجامع الكبير بصنعاء

خبراء أتراك: اليمن تمتلك ثروة من المخطوطات النادرة على مستوى العالم

سنعمل على إنشاء مركز للرقوق القرآنية ونحن حريصون على الاهتمام بها

تمتلك اليمن ثروة ضخمة جداً من المخطوطات والرقوق القرآنية يشهد لها بذلك الأكاديمون والمختصون من اليمن وخارجه وهذه الثروة بحاجة إلى عناية واهتمام يليق بالقيمة الدينية والتاريخية لهذه الرقوق والمخطوطات، ولا يمضي وقت طويل حتى نسمع عن اكتشافات جديدة في انحاء مختلفة من اليمن لا سيما في المدن والمساجد القديمة جداً أو لعل تلك الاكتشافات الهامة حدثت في الجامع الكبير بصنعاء قبل أشهر ولهذا الغرض وصل إلى صنعاء فريق من الخبراء الأتراك ضمن إطار التعاون بين البلدين في مجال المخطوطات والرقوق القرآنية وإمكانية الاستفادة من التجربة التركية في هذا المجال.

الثورة ألتقت الخبراء الأتراك وتعرفت من خلالهم عن أهمية ومميزات المخطوطات والرقوق القرآنية التي اطلعوا على نماذج منها في دار المخطوطات ومكتبة الجامع الكبير بصنعاء وكذا في زبيد.

استطلاع / عبدالباسط محمد النوعة

■ بداية يقول رئيس الوفد الدكتور محمد سريا آر نائب رئيس وكالة تيكا في تركيا أن اليمن بالنسبة لتركيا هامة جداً وتسعى تركيا إلى تطوير علاقاتها مع هذا البلد وعلى. مختلف الأصعدة ولعل رئيس وزراء تركيا السيد رجب طيب اردوغان يولي البلد اهتماما خاصة بكل ما دعت إلى الحضارة الإسلامية بصلة في شتى بقاع العالم الإسلامي وبما أن اليمن بلد مشهور جداً بالمخطوطات والرقوق القرآنية فنهاك الكثير من المشاريع التي ترغب تركيا بالتعاون مع اليمن في هذا المجال ومنها مشروع لإنشاء مركز للرقوق القرآنية والمخطوطات في اليمن يتم إعدادوه وتجهيزه بكل ما يحتاج إليه من وسائل حديثة ومتطورة تضمن حفظ هذا الموروث الإسلامي الهام وحمايته من الإندثار، وتمويل المشروع سيكون على الجانب التركي ،عبر وكالة تيكا التركية.

وأضاف: نحن على استعداد لتنفيذ هذا المشروع في حال وافق الجانب اليمني وسنعمل على وضع خبراتنا وإمكانياتنا في هذا المجال أمام الأشقاء اليمنيين الذين يمتلكون كنوزاً ضخمة من المخطوطات والرقوق القرآنية، ووكالة تيكا إذا وعدت فإنها تقوم بتنفيذ وعودها، وهذه الزيارة من أجل معرفة الأفكار والمقترحات الموجودة لدى الجانب اليمني لبلورتها والاتفاق على صيغة نهائية للتعاون في هذا المجال..

مدير دار المخطوطات بمحافظة كونيا التركية السيد بكر شاهين يقول: هناك أشياء مستعجلة ينبغي القيام بها قبل كل شيء وهي توفير البيئة والمناخ الملائم لحفظ هذه المخطوطات والرقوق فطريقة الحفظ التي لاحظناها سيئة جداً وغير مكناسبة وبالتالي ينبغي سرعة التحرك خاصة أن الرقوق التي رأيناها وجدناها لا زالت سليمة وخالية من الأمراض وذلك نقل هذه الرقوق إلى خزانات حديدية يمكن أن يعرضها للتلف وحقيقة وما وجدناه من رقوق ومخطوطات في اليمن شيء غير متوقع سواء من حيث العدد أو العمر التاريخي ثراء على عادي، نحن نفكر بعمل متحف المخطوطات القرآنية في كونيا ولكن أنا أرى أن هذا المتحف ينبغي أن يقام في اليمن وإذا ما تأسس هذا المتحف سوف يحظى بزيارات المسلمين من كل بقاع العالم..

وأكد أن الرقوق في اليمن هامة جداً يمكن أن تثير تساؤلات وتعطي إجابات جديدة للسياحة العلمية قد تزعج الغربيين والمستشرقين منهم تحديداً إذا ما تم دراستها.

مشيراً إلى أن المخطوطات والرقوق اليمنية أقدم بكثير من المخطوطات و الرقوق الموجودة في تركيا، وتحدث أيضا الدكتور حسين يلماز الخبير في مجال المخطوطات عن أهمية الرقوق القرآنية التي اكتشفت في اليمن وقدمها التي تعود إلى القرون الثلاثة الأولى وهي إرث يمني إسلامي عظيم، مؤكداً أنها ثروة إسلامية عظيمة جداً وينبغي الحفاظ عليها وتأمين الأمكان التي توجد فيها.

وقال: علينا مسؤلية كبيرة للحفاظ على هذه الرقوق ومصادرها التاريخية فقبل أربعين عاما تم اكتشاف هذه الرقوق ومرت السنوات دون أن توجد دراسات إكاديمية لهذه الرقوق، ويجب أن يتم ترميم ومعالجة هذه الرقوق وتحويلها إلى بيئة الكترونية وبعدها يتم تأسيس مركزاً للرقوق الإسلامية في اليمن سوف يكون الفريد من نوعه على مستوى العالم العالم الإسلامي نظراً للإرث الكبير الذي تملكه اليمن في هذا المجال كذلك نسعى إلى إنشاء مركز للرقوق القرآنية في اسطنبول تجمع فيه نسخ من رقوق قرآنية من مختلفة البلدان الإسلامية والأصول تظل في بلدانها الأصلية وهذا هدف نسعى إلى تحقيقه بالتعاون مع كافة الدول الإسلامية الشقيقة.

من جانبه يقول الخبير في المخطوطات الإسلامية والرقوق القرآنية السيد خيرالدين: اليمن بلدٍ عريق وذو حضارة عظيمة جداً وهذا شيء معروف عنه ولذلك لا غرابة أن تمتلك مثل هذه الثروات من المخطوطات والرقوق القرآنية، صحيح هناك دول جاءت إلى اليمن وحكمت مثل الأتراك ولكن يظل هذا الإرث خاصاً باليميين وهو إرث متميز جداً وذو قيمة تاريخية أصيلة، قد تكون أوضاع المخطوطات والرقوق القرآنية في اليمن ليست بالمستوى الذي يليق بما تملكه اليمن من ثراء إلا أننا على استعداد لتقديم كل المساعدة والدعم في هذا المجال إذا وافق اخواننا في اليمن على ذلك...

تصوير /فؤاد الحرازي

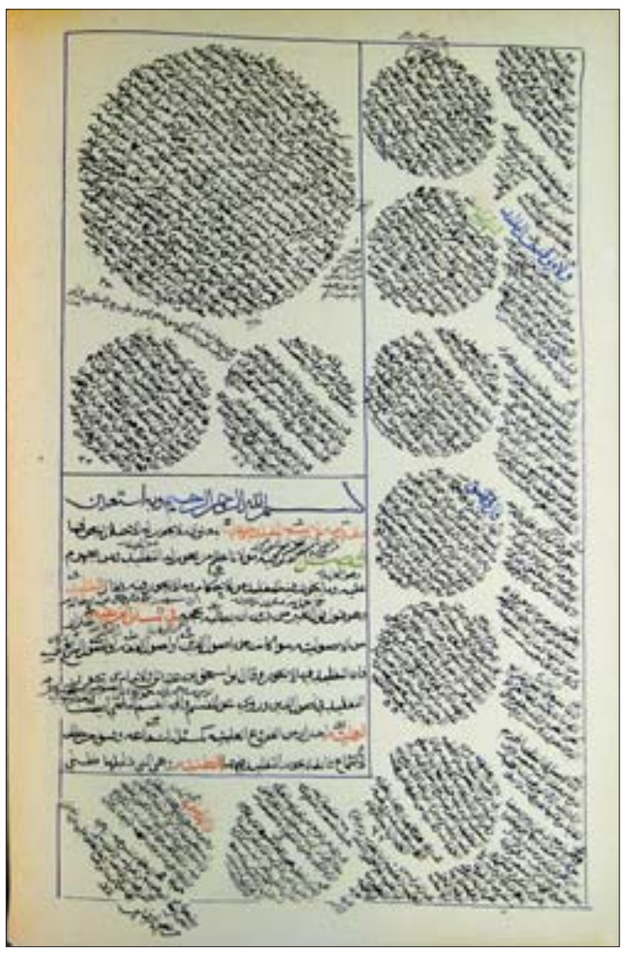

حديث السياحة

اطلالة الخميس

صادق هزبر
HizaBr11@Jmail.com

■ حين نكتب عن السياحة يقول البعض لماذا تكتبون وهل هناك سياحة فعلا في ظل الوضع الراهن نقول نعم اليمن بلد سياحي من الطراز الأول ومستقبل اليمن هو في السياحة كقطاع واعد ولكن أقول كتبت عند مجيئ الدكتور قاسم سلام وزيرا للسياحة أنه في حال بقى الوضع على ما هو عليه من مبنى مدمر في الحصبة ونظم معلومات تم سرقتها وأجهزة ووثائق تم نهبها وواقع سياحي يرثى له وعدم اهتمام الحكومة بهذا القطاع حتى على مستوى الميزانية التشغيلية وعدم تسديد المستحقات القانونية من الخطوط الجوية اليمنية والسعيدة لسنوات سابقة تصل للمليارات لمجلس الترويج السياحي فإن تعيين الدكتور قاسم سلام بهذا المنصب وفي ظل هذا الوضع يعني بمثابة عقوبة سياسية. وإلى اليوم والحال كما هو وهناك عدم اهتمام حكومي بهذا القطاع لأنه لا يدخل ضمن أطر حسبة المناقصات كما يواجه قطاع السياحة إلى جانب هذه المنغصات إتكالية في العمل والأداء من قبل بعض قيادات العمل السياحي وأقولها بحقيقة دون مجاملة أن ما يقوم به الدكتور عصام السنيني مدير مكتب وزير السياحة منذ بداية الاحداث وحتى اليوم من لملمة اشلاء القطاع السياحي إلى جانب قيادة وزارة السياحة يستحق الشكر والتقدير لأن الرجل كما عرفته يعمل بصمت وظل طوال الفترة السابقة يتواصل مع الوكلاء والمدراء والموظفين لإعادة النسيج السياحي قدر المستطاع بناء على ما يتميز به من سجايا أخلاقية وكفاءة في العمل ودقة في الأداء.

وأخيرا أقول أن ما حملني على كتابة هذا الموضوع أن هناك مدراء لمكاتب الوزراء يعطون صورة ايجابية عن تلك القيادات والدكتور عصام واحد من هؤلاء المدراء وكان الله في عون كل مسؤول مخلص يعمل لصالح هذه البلاد.

يحمل الشفافية الكاملة

تقرير حكومي يبين أهم الاختلالات في قطاع السياحة اليمني

تدمير بيئة العمل المؤسسي.. وعدم تطوير المنتج والوضع الأمني ثلاثة مخاطر رئيسية

كتب / صادق هزبر

> كشف تقرير حديث صادر عن وزارة السياحة عن أهم وأبرز التحديات والاختلالات التي تواجه قطاع السياحة في اليمن وعلى القدوم السياحي الخارجي الإقليمي والدولي وفند التقرير هذه الاختلالات في ثلاثة محاور هي أولا: اختلال بيئة العمل والأطر المؤسسية والقانونية المتمثلة في ما تعرضت له وزارة السياحة من تدمير للبيئة المؤسسية ابتداء من مقر الوزارة في الحصبة وتدمير أنظمة المعلومات الالكترونية واتلاف كل ما تمتلكه الوزارة من وثائق وتجهيزات وأثاث حيث بلغت التكلفة التقديرية للأثاث والتجهيزات المفقودة أكثر من «199» مليون ريال كما أن عدم اهتمام الحكومة لإعادة تهيئة البيئة المناسبة واستعادة كل هذه المفقودات من تجهيزات ونظم معلومات ومحدودية الموازنة التشغيلية لوزارة السياحة وتدني اعتمادات المشاريع التنموية والاستثمارية السياحية المعتمدة للتشغيل فقط «56» مليون ريال أما الاستثمارية فلم تتعدى «41» مليون ريال ناهيك عن عدم تسديد المستحقات القانونية للترويج السياحي من قبل شركة الخطوط الجوية اليمنية وطيران السعيدة لسنوات سابقة حيث بلغت المديونية المستحقة ما يقارب مليار وثلاثمائة وعشرين مليون ريال يمني مما يعيق تنفيذ خطط وبرامج وفعاليات الترويج السياحي محليا ودوليا.

ويشير التقرير إلى أن توفر الامكانات المالية والبشرية لمكاتب السياحة على المستوى المحلي في مراكز المحافظات والمديريات وضعف الشراكة الحكومية مع الجهات ذات العلاقة مثل الجهات الأمنية والإعلام ومؤسسات التعليم وأجهزة الإرشاد وكذلك وزارة الخارجية وسفاراتها وقنصلياتها في الخارج بالإضافة إلى قصور الشراكة بين القطاع الحكومي العام والقطاع الخاص وضعف الشراكة المجتمعية المحلية في الاسهام في حماية موارد السياحة في المناطق السياحية وضعف دور السلطات المحلية في استغلال واستثمار المقومات السياحية والازدواجية والتداخل في الاختصاصات الوظيفية المتخصصة على الصعيد المركزي والمحلي وضعف الكفاءة والتأهيل للكوادر البشرية المتخصصة على المستوى المركزي والمحلي.

وبين التقرير أن هناك اختلالات وتحديات تواجه تطوير المنتج السياحي والاستثمارات السياحية وتتمثل في عدم تخصيص مناطق وأراضي محددة للاستثمارات السياحية في جعل هذه المناطق أو المواقع عرضة للسطو والتدمير مما سبب اهدارا للموارد والمقومات السياحية وعدم كفاية البنية التحتية والخدمات اللازمة الملائمة للاستثمارات السياحية والشروط المجحفة في الإقراض وعدم توفر العدالة في حل مشاكل الاستثمارات وأراضيها والشراكة بالابتزاز واتساع نطاق التلوث على الموارد الطبيعية وتدهور المعالم والمواقع التاريخية والأثرية والأضرار المادية والمالية التي لحقت بالمنشآت الاستثمارية السياحية جراء الأحداث خلال العامين الماضيين وتسريح العمالة السياحية المدربة.

وأشار التقرير إلى أن المحور الثالث من الاختلالات والتحديات التي تواجه قطاع السياحة هو الاختلالات الأمنية من اختطافات وتقطعات ومضايقات للسياح وظاهرة حمل السلاح وضعف جودة الخدمات وارتفاع اسعار تذاكر الوصول السياحي.